



معهد التخطيط القومي

الحلقة الثانية من المتابعات العلمية  
للعام الأكاديمي 2021/2020



المتحدث

د. أحمد سليمان

مدرس بمركز الأساليب التخطيطية

منسق المتابعات العلمية

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

الثلاثاء 2020/11/3

عقد معهد التخطيط القومي اليوم الثلاثاء 3 نوفمبر 2020 ثاني حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2021/2020. والتي قدم فيها الدكتور/ أحمد سليمان-المدرس بمركز الأساليب التخطيطية بالمعهد، عرضاً حول مؤشر الجوع العالمي Global Hunger Index 2020. يصدر هذا المؤشر سنوياً منذ عام 2006 عن المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء (IFPRI) بالاشتراك مع مؤسستي Welthungerhilfe الألمانية و Concern Worldwide الأيرلندية. وهي مؤسسات لا تهدف للربح. تناول العرض التعريف بالمؤشر وكيفية حسابه والمؤشرات الفرعية المكونة له. بالإضافة إلى أهم الرسائل التي ذكرها التقرير وأهم السياسات المقترحة لتساعد في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، بجانب عدد من المداخلات والتعليقات حول الموضوع.

يتمثل الهدف من هذا المؤشر، تصميم أداة لقياس ورصد حالة نقص الغذاء والتقدم المحرز في محاربة الجوع على المستوى العالمي والاقليمي ومستوى الدول. أيضا يهدف المؤشر إلى رفع الوعي بأهمية مكافحة نقص الغذاء، ومقارنة مستوى الجوع بين الدول والمناطق، وجذب الانتباه نحو المناطق الأكثر معاناة من نقص الغذاء.

### يتكون المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية:

- **نقص الغذاء:** نسبة السكان الذين لا يحصلون على المقدار الكافي من السعرات الحرارية.
- **هزال الأطفال:** نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات والذين يعانون من الهزال (عدم ملائمة أوزانهم مع أطوالهم).
- **تقزم الأطفال:** نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات والذين يعانون من التقزم (عدم ملائمة أطوالهم مع أعمارهم).
- **وفيات الأطفال:** معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات.

وتتراوح قيمة بين الصفر و100. وبناء على قيمة المؤشر يتم تقسيم الدول إلى خمسة مجموعات وفقا لدرجة خطورة مشكلة الجوع: مجموعة الدول ذات المستوى المنخفض (قيمة المؤشر أقل من أو تساوي 9)، مجموعة ذات المستوى المعتدل (قيمة المؤشر من 10-19.9)، مجموعة ذات المستوى الخطير (قيمة المؤشر من 20-34.9)، مجموعة ذات المستوى المقلق (قيمة المؤشر من 35-49.9)، مجموعة ذات المستوى المقلق جدا (قيمة المؤشر من 50-10)، أكبر من أو تساوي 50).

لا يغطي المؤشر كافة دول العالم، ولكن الدول التي تتوفر لها بيانات مكتملة عن المؤشرات الفرعية الأربعة المكونة لمؤشر الجوع العالمي. في عام 2020 تم حساب المؤشر لنحو 107 دولة فقط. ويعطي المؤشر كافة الدول التي تبلغ قيمة

المؤشر لها أقل من 5 نقطة، ذات الترتيب. ففي تقرير عام 2020 بلغت قيمة المؤشر لنحو 17 دولة (من بين 107 دولة) أقل من 5 نقطة، وبالتالي احتلت هذه الدول جميعها الترتيب (1-17) دون وجود ترتيب داخلي بينها.

وجاءت الدول السبعة عشر كما يلي: بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، شيلي، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، استونيا، الكويت، لاتفيا، ليتوانيا، مونتينيغرو، رومانيا، تركيا، أوكرانيا، وأروجووي.

وجاءت مصر في الترتيب 54 عالمياً، بقيمة كلية للمؤشر 11.9 نقطة، وهي بذلك تقع ضمن المجموعة الثانية ذات المستوى المعتدل. بينما على المستوى الاقليمي جاءت مصر في المرتبة الثامنة عربياً، أما على المستوى الأفريقي غير العربي فقد جاءت في الترتيب الثاني بعد موريشيوس.

### أهم رسائل التقرير:

تضمن التقرير عدداً من الرسائل فيما يخص حالة الجوع ونقص الغذاء على مستوى العالم، وجاءت أهم هذه الرسائل كما يلي:

- ما زال هناك عدد كبير من الأفراد يعانون من الجوع ونقص التغذية على مستوى العالم
  - 690 مليون لا يحصلون على الكمية الملائمة من السعرات الحرارية.
  - 144 مليون طفل يعانون من التقزم.
  - 47 مليون طفل يعانون من الهزال.
  - 5.3 مليون طفل (في عام 2018) توفوا قبل بلوغهم سن الخامسة.
- المسار الحالي لا يبشر بقدرة العالم على تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والذي ينص على القضاء تماماً على الجوع بحلول عام 2030، بهذا المستوى من التقدم، فإن هناك 37 دولة تقريباً ستفشل حتى في الوصول بمستوى مؤشر الجوع العالمي إلى المستوى المنخفض. هذا دون حتى الأخذ في الاعتبار أثر جائحة كورونا على الأمن الغذائي للدول.
- على الرغم من أن أثر جائحة كوفيد 19، لا تظهر في بيانات مؤشر الجوع لعام 2020، إلا أن التقرير أكد على أن الجائحة سيكون لها تأثير ملحوظ على الأمن الغذائي للعديد من الدول والتي تعاني من مستويات خطيرة ومقلقة وفقاً لمؤشر الجوع العالمي. ويتمثل الأثر المباشر لجائحة كورونا على الأمن الغذائي في التأثير على

سلاسل الإمداد، وكذلك الأثر على دخل الأفراد، كما يعد غلق المدارس في العديد من الدول قد حرم العديد من الأطفال من الحصول على الوجبات الغذائية المدرسية التي كانوا يحصلون عليها.

تضمن التقرير دراسة حالة لدولتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال، حيث تم استعراض حالة الجوع ونقص الغذاء والفقير في هاتين الدولتين ومدى تأثرهما بالعوامل الاجتماعية والسياسية والأمنية بكل دولة، كما استعرض برامج المساعدات التنموية المقدمة بكل دولة، واحتياجات كل دولة لتحسين حالة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في المستقبل.

**وفي ختام التقرير،** قدم عدد من التوصيات التي تساعد في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وضمان حصول الجميع -وخاصة الأطفال- على الغذاء الكافي. ومن أهم هذه التوصيات:

يجب على الحكومات بالتعاون مع الجهات المانحة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن تسعى إلى تحسين وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المدخلات الزراعية وخدمات الإرشاد، وربط المعرفة الزراعية المحلية بالتكنولوجيات الجديدة.

تسعير الغذاء لا ينبغي أن يكون فقط من خلال وزنه أو حجمه، بل يجب أيضاً تحديد سعره من حيث كثافة العناصر الغذائية، وخلوه من التلوث، ومساهمته في خدمات النظام البيئي والعدالة الاجتماعية.

يجب على جميع البلدان تعزيز وتطوير وتنفيذ الاقتصادات الغذائية الدائرية، أي الاقتصادات التي تعيد تدوير الموارد والمواد، وتجدد النظم الطبيعية، والقضاء على النفايات والتلوث.

يجب على الحكومات تحميل الجهات الفاعلة في النظام الغذائي المسؤولية القانونية عن احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة من خلال سلاسل القيمة الخاصة بها على النحو المبين في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

اعتماد تخطيط متكامل لاستخدام الأراضي وضمان أمن حيازة الأراضي، وخاصة بالنسبة للمجموعات المهمشة، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

تعزيز وتحفيز الإدارة المحلية التشاركية للنظم الغذائية من خلال مشاركة المجموعات المهمشة، بما في ذلك المزارعون، ومجموعات السكان الأصليين، والشباب، والنساء.

- بناء وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة والضمان الاجتماعي، وتوفيرها لكافة المحتاجين.
- توسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية للأم والطفل، وكذلك رفع الوعي حول النظم الغذائية الصحية والممارسات الصحية لتغذية الطفل.
- يجب أن تعد الحكومات وتنفذ خططاً شاملة لضمان الوصول إلى أنظمة المياه والصرف الصحي الآمنة، والتي تعتبر بالغة الأهمية لصحة الناس.
- يجب على الحكومات أن تتعامل مع إنتاج وإمداد الغذاء على أنهما من الخدمات الأساسية وأن تضمن بيئات عمل آمنة في تلك القطاعات.
- لدعم سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية، يجب على الجهات المانحة الاستمرار في فك قيود المعونات الغذائية التي تشرط حصول السلطات المتلقية على سلع وخدمات البلدان المانحة. علاوة على ذلك، وحيثما كان ذلك ممكناً، يجب على الجهات التي تقوم بتقديم مساعدات إنمائية تقديم المساعدة في شكل مساعدات نقدية.
- يجب على الحكومات إنتاج بيانات وإحصاءات دقيقة وفي الوقت المناسب وشاملة ومفصلة حسب الدخل ومحل الإقامة والنوع، لتساعد في متابعة حالة الأمن الغذائي.
- يجب الحد من التفاوتات التجارية بين الدول، مثل الحواجز التجارية غير الجمركية في البلدان ذات الدخل المرتفع. ويجب أن تتوافق السياسات التجارية للحكومات مع أهداف التنمية وأن تخلق حوافز سوقية لاقتصادات الغذاء المستدامة.
- يجب تعزيز الآليات متعددة الأطراف القائمة على حقوق الإنسان والمعايير الدولية، مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي (Committee on World Food Security)، لدعم صنع السياسات الشاملة والنظم الغذائية المستدامة.
- يجب على الحكومات أن تستغل الفرص القادمة، بما في ذلك مؤتمر قمة نظم الأغذية للأمم المتحدة، لتعزيز التزاماتها بالتنمية العادلة والمستدامة.

## هذا وقد درات مداخلات وتعليقات السادة الحضور حول عدة نقاط تتمثل في:

- أشار التقرير إلى أهمية تعزيز فكرة الحوكمة والمشاركة في النظم الغذائية لتعديل القرارات المؤثرة لصالح الفئات المتضررة، وهو ما يشير بصورة أو أخرى لقضية الديمقراطية الحقيقية والتشاركية في بلدان العالم المختلفة خاصة مع تنامي ظهور بعض الكتابات التي تنذر بخطر انهيار الديمقراطية وبشكل خاص في الدول الغربية الآونة الأخيرة.
- ينبغي تسليط الضوء على قضية غياب العدالة في توزيع الدخل والثروة، وهي السمة الغالبة في طبيعة النظام العالمي الحالي، والانتباه لمفهوم الجوع الخفي Hidden Hunger وهو ما يعني نقص المكونات الدقيقة اللازمة في النظام الغذائي كالحديد والزنك والفيتامينات المختلفة.
- بعض التوصيات الواردة بالتقرير غير عملية أو على الأقل غير قابلة للتطبيق، مثال ذلك التوصية بشأن ألا يرتبط تسعير الغذاء بالكمية ولكن بالمحتوى الغذائي وهو أمر صعب في مختلف أنواع الاقتصادات العالمية.
- لابد من التعامل بجدية أكبر مع قضية التغيرات المناخية واتفق باريس 2015 وفقاً لما ورد في قمة المناخ العالمي، خاصة بعد إشارة التقرير لفكرة تحمل الدول النامية ضريبة تقدم الدول المتقدمة.
- أهمية إعادة النظر في وجود إدارة رشيدة للعالم، في ظل ما تعرضت له أعتى الدول الغربية والمتقدمة جراء جائحة فيروس كورونا، والبدء في التعامل مع القضايا المختلفة بمبدأ المسؤولية الجماعية على مستوى العالم أجمع.
- على الرغم من معدلات النمو والنتائج المرتفعة في الصين، إلا أن التقرير رصد دخول الصين ضمن الدول التي تعاني من الجوع وهو ما قد يشير إلى التوزيع غير العادل لثمار التنمية.
- من النقاط الإيجابية تبني التقرير منهج صحة واحدة في التعامل مع إشكالية الجوع، وما يرتبط بذلك من طريقة عمل ومعالجة شمولية ومنظومية.
- ليس بالضرورة أن وفيات الأطفال دون الخامسة ترجع بالأساس للجوع، ولكنها قد ترجع لبعض المشاكل الصحية الأخرى.
- التأكيد على أهمية وجدوى التواصل مع الجهات المصدرة للتقارير الدولية المختلفة بشأن أهم الملاحظات المنهجية والموضوعية بهدف التطوير والتحسين والوصول لنتائج وسياسات مقترحة قابلة للتنفيذ.

- أهمية مراجعة دليل العمر (العمر المتوقع عند الميلاد) عند حساب دليل التنمية البشرية، خاصة بعد ظهور عدم جدواه كمؤشر للحالة الصحية في الآونة الأخيرة، والبحث عن مؤشر آخر كوفيات الأطفال دون الخامسة أو ما خلفه.
- الإشارة إلى أهمية محاولة التنسيق -على مستوى نشاط المتابعات العلمية- وعرض أكثر من تقرير حال تناول قضايا مرتبطة أو متشابهة بصورة كبيرة، مما سيعظم من قدر الإسهام والاستفادة.
- ضرورة الاهتمام والتدقيق في مصادر البيانات التي تعتمد عليها مثل هذه التقارير وجودتها ومدى تغطيتها، ما يؤثر بلا شك في حساب قيم المؤشر والنتائج المستخلصة.
- أهمل التقرير التغيرات والتحولات العالمية وكذلك الصراعات المسلحة التي مر بها العالم، وأثارها على قضية الجوع كما في حالة بعض الدول كاليمن وسوريا ودور برنامج الغذاء العالمي في هذا الأمر.
- من الأهمية بمكان معرفة علاقة ومدى ارتباط مؤشر الجوع العالمي بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالقضاء على الجوع، وكيفية تعظيم الاستفادة من مثل هذه المؤشرات في تتبع تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- أهمية النظر في طبيعة المؤسسات المسؤولة عن إصدار التقرير من حيث كونها مؤسسات لا تهدف للربح، ومدى انعكاس ذلك في مصادر البيانات التي يتم الاعتماد عليها أو طريقة المعالجة فضلاً عن التوصيات والرسائل المختلفة التي يتم التوصل إليها.